1-1-3- سوق السلع و الخدمات :

- **الطلب الكلي (الاستثمار):**

هو عبارة عن مجموع الارصدة المطلوبة للاستثمار حيث تتجدد هذه الارصدة حسب تغير سعر الفائدة(i).

حيث:

i: سعر الفائدة .

I: الاستثمار .

و يمثل بيانيا بالشكل التالي :

الشكل رقم:(08): التمثيل البياني لدالة الإستثمار

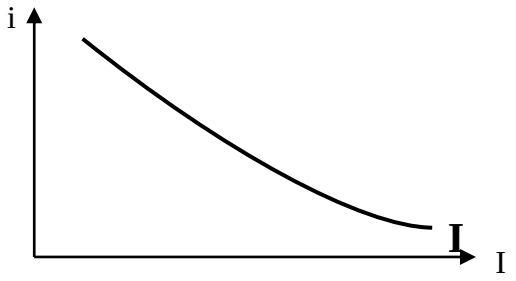

المصدر: من إعداد الباحث

و بحكم ان سعر الفائدة يمثل تكلفة الاقتراض فانه كلما ارتفع سعر الفائدة (i) كلما زادت تكلفة المشروع ومنه نقص الربح ,

المتوقع الامر الذي لا ينفع المؤسسات او المنتجين الى الاستثمار و منه فان الاستثمار (الطلب الكلي) هو دالة في سعر الفائدة

2-العرض الكلي (الادخار):

هو عبارة مجموع الارصدة المعروضة للادخار حيث تتحدد هذه الارصدة حسب تغير سعر الفائدة (**i**) تصاغ رياضيا بالشكل :

$$S=f(i)$$

حيث : **S** : الادخار

i: سعر الفائدة

ويمثل بيانيا بالشكل التالي:

الشكل رقم:(09): التمثيل البياني لدالة الإدخار

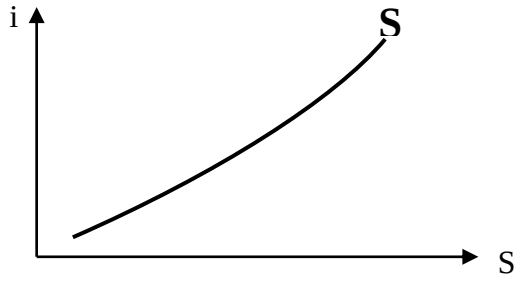

المصدر: من إعداد الباحث

وبحكم ان سعر الفائدة يمثل تكلفة سعر الادخار يراد كلما فان ذلك يؤدي الى زيادة الادخار و منه فانه كلما زادت سعر الفائدة زاد الادخار و منه زيادة العئد على هذه الارصدة المدخرة (المبلغ المحصل نتيجة زيادة سعر الفائدة).

3-توازن سوق السلع و الخدمات :

يتحقق التوازن في سوق السلع و الخدمات عند تقاطع منحنى الطلب الكلي (I) و العرض الكلي (S) كما هو مبين في الشكل التالي في النقطة (H) :

الشكل رقم:(10): التمثيل البياني لسوق السلع و الخدمات

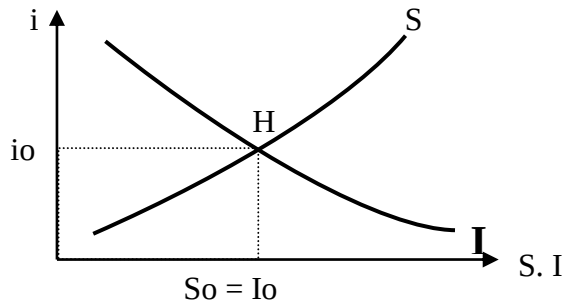

المصدر: من إعداد الباحث

نلاحظ من الشكل أعلاه ان نقطة التوازن هي القطة H حيث انطلاقا من هذا شرط التوازن I=S يمكن معرفة سعر الفائدة التوازني في سوق السلع و الخدمات و كذلك يمكن تحديد حجم كل من الادخار و الاستثمار كما يمكن ايضا تحديد حجم الاستهلاك و ذلك انطلاقا من قاعدة الطلب الكلي = العرض الكلي.

ملاحظة :

ان سعر الفائدة حسب الكلاسيك هو متغير حقيقي اي يتم تحديده في القطاع الحقيقي (حيادية النقود).

التغير في حجم الاستثمار :

لدينا دالة الدخل تصاغ بالشكل التالي :

$$Y=C+S$$

من خلال منحنى التوازن السابق نفترض تغير حجم الاستثمار و انتقال منحناه الى الاسفل هذا التغير يرمز له بالرمز: Δi يمكن تمثيله بيانيا في الشكل التالي:

الشكل رقم:(11): التمثيل البياني للتغير في منحنى الإستثمار

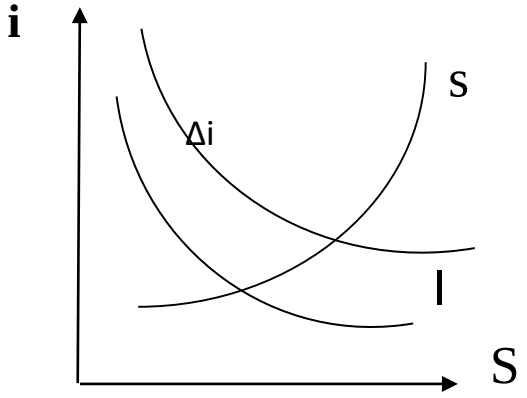

المصدر: من إعداد الباحث

اذا تراجع (**S**) ⟵ بمقدار (**ΔS**) يؤدي الى تراجع (**I**) بمقدار (**ΔI**) هذا يؤدي الى زيادة (**c**) بمقدار (**Δc**) وبالتالي زيادة الاستثمار (**I**).

عند الكلاسيك فان زيادة حجم الإستثمار(**I**) الناتج عن زيادة الإستهلاك (**c**) هو راجع الى تفضيل الفرد الاستهلاك **C** على الادخار **S** و هذا ما يسمى الاستثمار الاستهلاكي. أو

(الإستثمار المستمال).

1- توازن القطاع الحقيقي (سوق العمل و سوق السلع و الخدمات):

يمكن ايجاد التوازن الكلي بالنسبة للقطاع الحقيقي و ذلك بعد دراسة كل من سوق العمل و سوق السلع و الخدمات حيث يصبح لدينا نموذج يحتوي على كل العلاقات الاساسية اللازمة لحله(حجم العمل), (معدل الفائدة – الاجر الحقيقي – الادخار –الاستثمار– الاستهلاك) و عليه تظهر لدينا المعادلات التالية لكل سوق :

1- معادلات سوق العمل :

عرض العمل: $N_S=(P/W)f$

الطلب على العمل: $N_D=(P/W)f$

شرط تساوي سوق العمل: $N_D=N_S$

2- معادلات سوق السلع و الخدمات :

الادخار: $f=S(i)$

الاستثمار: $I=f(i)$

شرط تساوي سوق العمل و الخدمات $S=I$

تعريف دالة الاستهلاك: $\mathbf{Y=C-S}$

3- معادلات الانتاج في الفترة القصيرة:

$$Y=f(N)$$

نلاحظ ان كل من السوقين يحتوي على عدد من المتغيرات في جملة من المعادلات وعليه فان التوازن يتحقق عند تساوي هذين السوقين.

يمثل بيانيا في الشكل التالي:

الشكل رقم:(12): التوازن الآني للقطاع الحقيقي (سوق العمل – سوق السلع والخدمات)

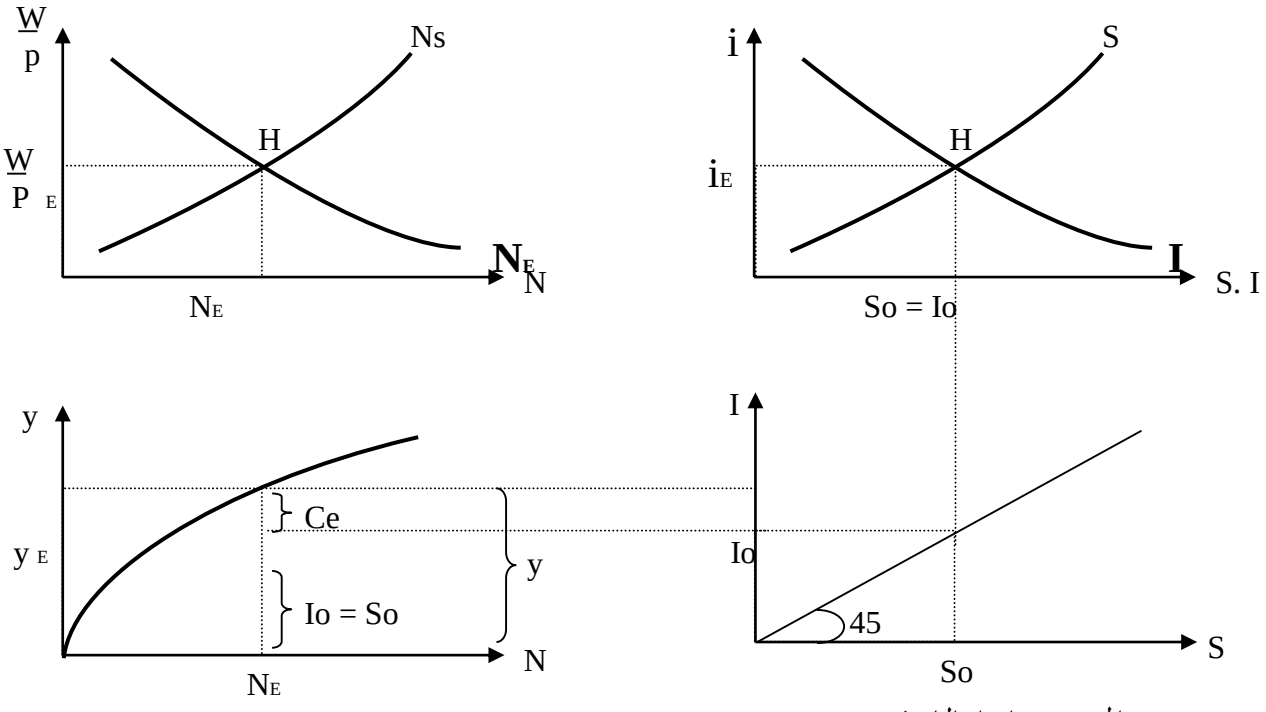

المصدر: من إعداد الباحث